مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :3228

الرباط في : 21/11/2017

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

غموض تدبير العقار العمومي ووضعه رهن إشارة المستثمرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
تكتسي أملاك الدولة الخاصة أهمية بالغة على مستوى قيمتها الاقتصادية، ويكتسي تدبيرها حساسية بالغة ترتبط بخطورة تعرضها للمضاربة العقارية والتلاعب بممتلكات الدولة.
وقد كان يفترض أن تتم تعبئة العقار العمومي بشكل واضح لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للدولة، وهو ما يستوجب التعامل بشفافية بالغة من قبل مديريات أملاك الدولة بمختلف جهات المملكة، إلا أنه لحد الآن لم يتم وضع خريطة عقارية لهذه الأملاك رهن إشارة المستثمرين، مما يفسح المجال للغموض وللتلاعبات على مستوى وضع هذه الأملاك رهن إشارة المستثمرين.

لذا فإنني أسائلكم السيد الوزير المحترم:
-ما هي أسباب عدم وضع خريطة عقارية لأملاك الدولة الخاصة بمختلف جهات ومدن المملكة؟
-وما هي الإجراءات التنظيمية والعملية التي تعتزمون اتخاذها لوضع هذه الأملاك بشكل شفاف أمام ملفات الاستثمار؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
بروحو عبد اللطيف